مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

أقتل الشاهد وأخف الجريمة

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحافيين/ات الفلسطينيين والعاملين/ات في حقل الإعلام خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة

الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 30 يونيو 2025م

محتويات التقرير

ملخص تنفيذي 1

مقدمة 3

استهداف الصحافيين/ات الفلسطينيين والعاملين/ات في حقل الإعلام 4

أشكال انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحافيين/ات والعاملين/ات 4

أولاً: التحريض على الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام: 5

ثانياً: تهديد الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام بالقتل: 6

ثالثاً: القتل والاستخدام المفرط للقوة: 6

رابعاً: إصابة الصحافيين/ات والعاملين/ات والمسّ بسلامتهم الجسدية: 11

خامساً: الاعتقال التعسفي: 12

سادساً: منع الصحافيين/ات الأجانب من التغطية: 12

تحليل مضمون الإفادات: 14

حماية الصحافيين/ات في المواثيق الدولية 16

الخلاصة والتوصيات 18

ملخص تنفيذي

تستهدف قوات الاحتلال الإسرائيلي السكان المدنيين ومنهم الصحافيين/ات الفلسطينيين والعاملين/ات في حقل الإعلام، وتنوعت أشكال استهدافهم من قتل ومسّ بالسلامة الجسدية إلى تهديدهم والتحريض ضدهم ومنع تغطيتهم، إلى تدمير المنشآت الإعلامية.

يستعرض التقرير أشكال انتهاكات وجرائم قوات الاحتلال بحقهم كالقتل والاستخدام المفرط للقوة، وأماكن استهدافهم/ن، ويتناول إصابة الصحافيين/ات والعاملين/ات والمس بسلامتهم الجسدية، والاعتقال التعسفي، وتهديد الصحافيين والتحريض ضدّهم، ومنعهم من التغطية، وتدمير المنشآت الإعلامية، مدعمة بالإحصائيات المتنوعة، ثمّ يحلل مضمون الإفادات المشفوعة بالقسم التي جمعها طاقم المركز، ثم يتناول الحماية التي تفرضها المواثيق الدولية، ويختتم التقرير بالخلاصة والتوصيات.

وجاءت أبرز النتائج في التقرير على النحو الآتي:

- قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (273) صحافياً وصحافية وعاملاً وعاملة في حقل الإعلام خلال حرب الإبادة الجماعية، من بينهم (240) ذكراً و(33) أنثى.
- بحسب مكان السكن؛ قتل خلال الحرب (49) صحافياً/ة وعاملاً/ة في حقل الإعلام من سكان محافظة شمال غزة، و(140) من سكان محافظة غزة، و(42) من المحافظة الوسطى، و(27) من محافظة خان يونس، و(15) من محافظة رفح.
- بحسب مكان الاستشهاد؛ قتل (51) صحافياً/ة وعاملاً/ة في حقل الإعلام في نطاق محافظة شمال غزة، و(105) في محافظة غزة، و(63) في المحافظة الوسطى، و(41) في محافظة خان يونس، و(13) في محافظة رفح.
- وبحسب التخصص، قتل خلال الحرب (96) مصور صحافي، و(79) مراسل، و(30) محرر، و(21) كاتب، و(15) مذيع، و(10) مقدم برامج، و(19) يعملون في مهن فنية مختلفة في وسائل الإعلام.
- يعمل (7) شهيداً صحافياً/ة وعاملاً/ة في حقل الإعلام في وسائل إعلام دولية، و(26) يعمل في وسائل إعلام إقليمية، و(240) في وسائل الإعلام المحلية.
- استشهد (253) صحافي/ة بقصف جوي، و(14) بإطلاق نار، و(6) بالقصف المدفعي.
- استشهد (34) صحافي/ة أثناء تغطية الأحداث، وعدد (11) استشهدوا أثناء تواجدهم في المستشفيات أو محيطها، ويدخل ذلك في سياق التغطية الصحافية.
- استشهد (12) صحافي/ة خلال (6) حادث استهداف لمركبات الصحافيين.
- استشهد (33) صحافي/ة خلال تواجدهم في أماكن الأحداث سواء أكانوا مشاة في الشارع أو مع مجموعة من المواطنين أو في أماكن عامة، خلال (29) حادث.
- استشهد (168) صحافي/ة خلال تواجدهم في المنازل السكنية، سواء أكانت منازلهم أو شققهم السكنية، أو في منازل الأقارب أو المعارف أو الأصدقاء، وذلك خلال (156) حادث.
- استشهد (15) صحافي/ة خلال تواجدهم في مراكز الإيواء (المدارس)، وذلك خلال (11) حادث.
- أصابت قوات الاحتلال الإسرائيلي (420) صحافياً وعاملاً في حقل الإعلام خلال حرب الإبادة الجماعية.
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (48) صحافياً وعاملاً في حقل الإعلام خلال حرب الإبادة الجماعية، ممّن عرفت أسماؤهم.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

- دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي (100) منشأة إعلامية، كلياً أو جزئياً خلال حرب الإبادة الجماعية.
- وخلُص التقرير إلى أن انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي الجسيمة والمنظمة ترتقي إلى مستوى جرائم الحرب، وسط استمرار صمت المجتمع الدولي الذي يوفر حصانة للمشتبه في ارتكابهم جرائم حرب في الأرض الفلسطينية المحتلة ويضع العراقيل أمام قيام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية بواجبها في مواجهة تلك الجرائم، بما في ذلك قتل واستهداف الصحافيين/ات وتدمير مقرات مؤسساتهم الإعلامية، في غياب واضح للعدالة والمساءلة.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

مقدمة

شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ جريمة الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة في الثامن من أكتوبر من عام 2023م، واستهدفت السكان المدنيين وممتلكاتهم العامة والخاصّة ومرافق البنية التحتية والمشروعات التنموية والمزارع والأراضي الزراعية وآبار المياه ومرافق المياه بما فيها مياه الصرف الصحي، والمستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والجامعات والمساجد والمواقع الأثرية، وغيرها من المرافق التي لا غنى عنها لحياة السكان، كما ارتكبت جرائم التهجير القسري والتجويع والتعطيش بشكل منهجي، ما فاقم من الأوضاع الإنسانية للمدنيين ووصلت إلى درجات توصف بالكارثية.

وحوّلت قوات الاحتلال المدنيين كهدف مشروع لهجماتها الحربية، ومن بينهم الأطباء والعاملين الصحيين وعمال الإغاثة، وكان الصحافيون/ات من بين الفئات التي استهدفت بشكل متعمد ومنظم، كما استهدفت عائلاتهم وممتلكاتهم، ومعداتهم الإعلامية، ومقرات وسائل الإعلام والمنشآت الإعلامية المختلفة، سعياً منها إلى حظر تغطية انتهاكات وجرائم قواتها، خاصة أن سلطات الاحتلال حظرت دخول الصحافة الأجنبية إلى القطاع.

وتُظهر انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحافيين/ات الفلسطينيين/ات حالة استثنائية واضحة في استهداف الصحافيين بعد مقارنتها بما تعرض له الجسم الصحفي الدولي في بعض مناطق الصراع والنزاع، وبما جرى في أحداث عالمية كبرى لم تشهد حجم الانتهاكات التي عاشها الصحافيون/ات الفلسطينيون/ات في حرب الإبادة.

فقد بلغ عدد الصحافيين الذين لقوا حتفهم في الحرب العالمية الثانية (1939– 1945) 69 صحافيّاً، وقُتِل في ذروة الحرب الأميركية على فيتنام 66 صحافيّاً. وفي الجزائر دخلت الصحافة دوامة الاغتيالات في مرحلة عُرِفت إعلاميًّا بـ"العشرية السوداء" (1992–2002)، وبلغ عدد القتلى 120 صحافيّاً. أما في العراق فقد لقي حوالي 70 صحافيّاً مصرعهم خلال عام 2003، وفي أحداث عام 2006 قُتِل 168 صحافيّاً عراقياً. وبشكل عام شكَّل عام 2007 عاماً دامياً للجسم الصحافي الدولي؛ إذ قُتِل 172 صحافياً. وفي العام 2015 لقي 111 صحافيّاً مصرعهم. وبلغ عدد الصحافيين الذين قُتلوا عام 2023 في جميع أنحاء العالم 99 صحافيا/ة[1].

يبدأ التقرير بمقدمة ثمّ يستعرض سياق حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، ثمّ يركّز على استهداف الصحافيين/ات الفلسطينيين والعاملين/ات في حقل الإعلام، ويفنّد أشكال انتهاكات قوات الاحتلال بحقهم كالتحريض ضدّ الصحافيين/ات، وتهديدهم بالقتل، ثمّ القتل والاستخدام المفرط للقوة (وفي سياقه يتوسع في بيان أماكن استهداف الصحافيين/ات، ويتناول إصابة الصحافيين/ات والعاملين/ات)، ثمّ الاعتقال التعسفي، ومنع الصحافيين الأجانب من التغطية، كما يسلط الضوء على تدمير المنشآت الإعلامية. ويحلل التقرير مضمون الإفادات المشفوعة بالقسم التي استعرضها، وتأتي المعلومات التي يطرحها مدعمة بالإحصائيات المتنوعة، فيما يتناول التقرير حماية الصحافيون/ات العاملون/ات في حقل الإعلام في المواثيق الدولية، ويُختتم بالخلاصة والتوصيات.

[1] مركز الجزيرة للدراسات، الحرب على غزة وهندسة الإبادة الإعلامية للجماعة الصحفية الفلسطينية، 2024/7/15، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5972 .

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

استهداف الصحافيين/ات الفلسطينيين والعاملين/ات في حقل الإعلام

"أعمل كصحفي حر، وأتواجد في مجمع ناصر الطبي بخان يونس لمتابعة الأحداث وتصوير الشهداء والجرحى، بوصف المستشفى مكاناً آمناً، ومعي الكثير من الصحافيين، ونبيت في خيام على مداخل المستشفى كي نظل قريبين من الأحداث.. عند حوالي الساعة 1:20 فجر يوم الاثنين 7/4/2025، وبينما كنت نائماً في خيمة للصحافيين تقع قرب المدخل الرئيس الشرقي للمجمع.. استيقظت فجأة على صوت انفجار خرجت مسرعاً من الخيمة وشاهدت النيران تشتعل في خيمة وكالة فلسطين اليوم المقابلة لمكاني مباشرة، بدأت بتصوير الحدث من خلال كاميرا الهاتف المحمول.. شاهدت الصحافي أحمد منصور مراسل وكالة فلسطين اليوم يجلس على كرسي خلف مكتب في الخيمة المستهدفة والنيران تشتعل بجسده، شعرت بالصدمة، أنهيت التصوير وذهبت مسرعاً نحوه في محاولة لإنقاذه، اقتربت منه وحاولت سحبه من سرواله وأرجله، لكنه تمزق في يدي من شدة اللهب الذي طال جسده العلوي، انتقلت إلى زاوية أخرى مبتعداً عن النيران محاولاً سحبه، لكني لم أتمكن من شدة اشتعال النيران.. حضر عدد من الزملاء الصحافيين وعدد من المتواجدين في المكان، وبدأنا بسكب المياه بواسطة زجاجات على الحريق، حتى تمكنا من إخماد جزء منه.. أخرجت بمساعدة الزملاء الزميل أحمد منصور.. حينئذ شعرت بدوار وسقطت أرضاً ولم أدرِ بنفسي.. أفقت لأجد نفسي في قسم الاستقبال، وأخبروني أني مصاب بحروق في أصابع يدي اليمنى، وذلك خلال محاولتي انقاذ أحمد، وطمأنني الأطباء على حالتي الصحية.. علمت بأن القصف أدى إلى استشهاد الصحفي حلمي الفقعاوي، بينما كان في خيمة فلسطين اليوم، واستشهاد يوسف الخزندار ويعمل مساعداً للصحافين في الخيمة المقابلة والتي تعود لوكالة روسيا اليوم ووكالة "nbc"، بالإضافة إلى إصابة عدد من الزملاء بجراح متفاوتة من بينهم إصابات حرجة.. وفيما بعد علمت باستشهاد الزميل الصحافي أحمد منصور متأثراً بجراحه"..

إفادة الصحافي الجريح: عبد الرؤوف شعث (33 عاماً)، حول حادثة استهداف خيمة للصحافيين في مستشفى ناصر بخان يونس

ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب بحق الصحافيين/ات الفلسطينيين والعاملين/ات في حقل الإعلام* في سياق تنفيذها لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة. وتعدّدت أشكال جرائم قوات الاحتلال بحق الصحافيين/ات الفلسطينيين والعاملين/ات في حقل الإعلام إلى القتل والإصابة الجسدية، الاعتقال، منع وإعاقة التغطية الصحافية، واستهداف المعدات والمنشآت الإعلامية.

شكل يوضح انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام

شهداء	جرحى	معتقلون	تدمير منشآت إعلامية
273	420	48	100

أشكال انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحافيين/ات والعاملين/ات

تنوعت أشكال استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للصحافيين/ات الفلسطينيين والعاملين/ات في حقل الإعلام، من تحريض وتهديد وقتل ومسّ بالسلامة الجسدية إلى تدمير المنشآت الإعلامية، ويوضحها التقرير على النحو الآتي:

* يعرّف التقرير الصحافيون بأنّهم مجموع الممارسين لمهنة الصحافة مثل المراسلين والمحررين والمصورين، أمّا العاملون في حقل الإعلام فهم: المذيعون ومقدمو البرامج والعاملين في المهن الفنية مثل المونتاج والإنتاج والإعداد والإخراج وهندسة الصوت والصورة، والعاملون في إدارة وسائل الإعلام المختلفة، والنشطاء الناشرين على شبكات التواصل الاجتماعي، ومن يمارس العمل الإعلامي في المؤسسات الرسمية والأهلية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

أولاً: التحريض على الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام:

يتعرّض الصحافيون/ات والعاملون/ات في حقل الإعلام للتحريض العلني الواضح ضدهم، في سياق حرب الإبادة، بحيث وصفت سلطات الاحتلال مراراً وتكراراً بعض الصحافيين/ات الفلسطينيين بأنهم إرهابيون، وفي هذا السياق غرّد وزير الدفاع الإسرائيلي "بيني غانتس" قائلاً إن "الصحافيين/ات إذا كانوا على علم مسبق بمذابح السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، فهم لا يختلفون عن الإرهابيين، وتجب معاملتهم على هذا النحو". وفعلياً برّر الجيش الإسرائيلي قتل صحافيي الجزيرة: حمزة الدحدوح ومصطفى ثريا، باتهامهما بأنهما مرتبطان بفصائل فلسطينية[1].

وبدأت دولة الاحتلال تحريضاً رقمياً وإعلامياً منظماً بحق الصحافيين/ات الفلسطينيين والعاملين/ات في حقل الإعلام، وكانت البداية بتحريض مؤسسة (Honest Reporting)، وهي مؤسسة إعلامية إسرائيلية تعمل على تغطية وسائل الإعلام الدولية للأحداث المتعلقة بإسرائيل، بتاريخ 2023/11/8، أصدرت تقريراً يحرّض ضد (5) صحافيين فلسطينيين بشكل مباشر، وهم: حسن إصليّح، أشرف أبو عمرة، عبد القادر صبّاح، مروان الغول، أنس الشريف. وفي تقرير آخر حرّضت ضد الصحافية: مها أبو الكاس. ونقلت وزارة الخارجية الإسرائيلية عن المؤسسة نفسها عدة تقارير في معرض تحريضها ضد الصحافيين/ات الفلسطينيين/ات، وادّعت انتماء الصحافيين إلى فصائل فلسطينية. ونشر جيش الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2024/10/23، على صفحته الرسمية على منصة (X)، بأنّ الصحافيين الفلسطينيين: أنس الشريف، علاء سلامة، حسام شبات، أشرف السرّاج، إسماعيل أبو عمر، وطلال العروقي، ينتمون لأجنحة فلسطينية مسلحة[2].

وحول اتهامات "هونست ريبورتينغ" للصحافي حسن إصليّح، وتشكيكها في تواجده في وقت مُبكر من صباح يوم 2023/10/7، في منطقة السياج الشرقي المخترق، وقولها أن ذلك يثير تساؤلات أخلاقية خطيرة؛ نفى إصليح تلك الاتهامات، مؤكّدا لصحيفة ليبراسيون الفرنسية أنه:

> تمكّن من إعادة بناء تسلسل أحداث الصباح ووثقها من خلال منشوراته على منصات التواصل الاجتماعي، بدءاً من فيديو أولي لإطلاق الصواريخ في الساعة 6:41 صباحاً، ثم عبوره للسياج في بث مباشر عبر فيسبوك عند الساعة 8:27 صباحاً، حتى وصوله على دراجة نارية إلى أحد المستوطنات القريبة، حيث كانت بعض جثث الإسرائيليين القتلى ملقاة بالفعل على الأرض عند حوالي الساعة 9:30 صباحاً، وهو عمل طبيعي لأي صحافي أو مراسل.

كما أشارت وكالة أسوشييتد برس إلى أن أُولى الصور التي تلقتها من المراسلين المستقلين عن الهجوم التُقطت "بعد أكثر من ساعة من بدء الهجمات"، وهو ما يتماشى مع التسلسل الزمني الذي ذكره إصليح[3].

علماً أن طائرات الاحتلال اغتالت الصحافي حسن إصليح بتاريخ 2025/5/13، بينما تواجد على سرير العلاج في مجمع ناصر الطبي، وذلك بعد اصابته في وقت سابق من قصف لخيمة الصحافيين في المستشفى.

---

[1] الجزيرة، قتل الصحافيين بغزة، نشر بتاريخ: 2024/2/12، الرابط: https://2u.pw/reuh1gJm .

[2] إبراهيم الحاج، ورقة بحثية حول التحريض الرقمي ضد الصحفيين في غزة، مؤسسة صدى سوشيال، مارس 2025. الرابط: https://sada.social/ar/post/dras-althryd-alrkmy-dd-alshfyyn-fy-ghz-gz-mn-astratygy-albad.

[3] مسبار، قبل اغتيالها له.. إسرائيل شنّت حملة تحريضية مضللة ضد الصحفي حسن إصليح، 2025/5/16. الرابط: https://2u.pw/ga0gc.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ثانياً: تهديد الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام بالقتل:

تعرّض الصحافيون/ات الفلسطينيون/ات والعاملون/ات في حقل الإعلام لظروف عمل سيئة وتحت خطر القتل، بشكل مباشر ومن خلال الاتصال الشخصي على هواتفهم، ما يضع الصحافي/ة المهدد تحت ضغوط نفسية وعصبية ومهنية واجتماعية كبيرة، تنعكس على نشاطه/ا الصحافي وإنتاجه الإعلامي.

وتفيد التحقيقات التي أجراها طاقم الميزان أنّ الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام استهدفوا بشكل مباشر، وتلقى عدد من الصحافيين/ات تهديداً واضحاً وشخصياً بالقتل عبر الاتصال على هواتفهم الشخصية بواسطة قوات الاحتلال، بسبب عملهم الصحافي.

"أعمل على تغطية أحداث الإبادة الجماعية كمراسل لقناة الغد.. تلقيت مكالمة من ضابط في الجيش الإسرائيلي قال لي خلالها: إن كنت محمد أبو ناموس فعليك توخي الحذر، ووصف قناة الغد التي أعمل بها بأنّها تروّج الأكاذيب، وقال إنّ عقابي على تلك الأكاذيب هو حياتي وحياة عائلتي، ومنذ ذلك الحين تركت منزلي وابتعدت عن عائلتي خوفاً عليهم، وواصلت عملي الصحافي في ظل حالة من القلق والخوف الدائمين.

إفادة الصحافي: محمد نايف إبراهيم أبو ناموس، حول تهديده بالقتل وإعاقة عمله الصحافي، للمركز

ثالثاً: القتل والاستخدام المفرط للقوة:

تعمدت قوات الاحتلال الهجوم على الصحافيين/ات وملاحقتهم بهجمات مباشرة أو غير مباشرة، في سلوك يؤكد تعمد القتل. وارتكبت قوات الاحتلال خلال جريمة الإبادة جرائم متعددة بحق الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام، بحيث قتلت (273) صحافي/ة وإعلامي/ة هم (240) ذكر و(33) أنثى، وذلك خلال 239 هجوماً.

جدول يوضح عدد الشهداء الصحافيين/ات بحسب مكان السكن*

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
شمال غزة	**49**	%18,0
غزة	**140**	%51,1
الوسطى	**42**	%15,4
خان يونس	**27**	%9,9
رفح	**15**	%5,6
الإجمالي	**273**	**%100**

جدول يوضح عدد الشهداء الصحافيين/ات بحسب مكان القتل*

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
شمال غزة	**51**	%18,9
غزة	**105**	%37,8

* وفقاً لرصد وتوثيق طاقم مركز الميزان لحقوق الإنسان، خلال جريمة الإبادة الجماعية، وتتفرد مدينة غزة بالنسبة الأكبر كونها تحتضن مقرات وسائل الإعلام والوكالات المختلفة.

* وفقاً لرصد وتوثيق طاقم مركز الميزان لحقوق الإنسان، خلال مراحل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

الوسطى	63	%23,2
خان يونس	41	%15,4
رفح	13	%4,7
الإجمالي	273	٪100

وتشير المعطيات الميدانية إلى أن محافظة غزة شهدت الأحداث الأكثر من حيث استهداف الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام، كذلك من حيث أماكن سكن الصحافيين/ات، وأنّ المحافظة شهدت انتهاكات متعددة وكبيرة، كانت سبباً في تواجد الصحافيين/ات ومختلف وسائل الإعلام بهدف التغطية ونقل الأحداث لجمهورها، ما تسبب في وقوع الكم الأكبر من الشهداء في نطاقها.

جدول يوضح عدد الشهداء الصحافيين/ات بحسب طبيعة العمل*

طبيعة العمل	عدد الشهداء	النسبة المئوية
مصور	98	٪35.89
مراسل	80	٪29.30
محرر	29	٪10.62
كاتب	22	٪8.05
مذيع	15	٪5.49
مقدم برامج	10	٪3.66
مهن فنية*	19	٪3.95
المجموع	273	

تظهر المعلومات في الجدول أعلاه أنّ العدد الأكبر من الشهداء يعملون في التصوير الصحافي، يليهم العاملون/ات كمراسلين لوسائل الإعلام المختلفة. وهذا منطقي بالنظر لأن هذه المهن تتطلب التواجد الدائم في أماكن الأحداث لتصويرها وأحياناً نقل الرسالة الإعلامية من المكان مباشر.

جدول يوضح عدد الشهداء الصحافيين/ات بحسب مكان العمل*

مكان العمل	العدد	النسبة المئوية
وسائل إعلام دولية	7	%2,2
وسائل إعلام إقليمية	26	%9,6
وسائل إعلام محلية	240	%88.2
الإجمالي	273	100

* وفقاً لرصد وتوثيق طاقم مركز الميزان لحقوق الإنسان، خلال مراحل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، علماً أنّ عدد من الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام يعملون في أكثر من مجال في العمل الإعلامي.

* يعرّف التقرير المهن الفنية بأنهم مجموع العاملون في المجال الفني كالإخراج والإعداد والمونتاج والإنتاج الإعلامي وهندسة الصورة والصوت.

* وفقاً لرصد وتوثيق طاقم مركز الميزان لحقوق الإنسان، خلال مراحل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ويشير تحليل المعطيات الميدانية أن الهجمات على الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام، تهدف إلى ترهيب الصحافيين ومنع أو إعاقة نقل الحقيقة إلى العالم، حيث قتلت قوات الاحتلال الصحافيين/ات الفلسطينيين وأصابتهم بأكثر من مسبب للإصابة سواء بالقصف أو بإطلاق النار، بالاستهداف المباشر وغير المباشر خلال حرب الإبادة. كما يشير انخفاض نسبة الضحايا من العاملين في وسائل الإعلام الدولية إلى سياسة قوات الاحتلال بحظر دخول الصحافيين الأجانب والعرب إلى قطاع غزة منذ بداية الحرب.

جدول يوضح عدد الشهداء الصحافيين/ات بحسب مسبب الانتهاك*

مسبب الانتهاك	عدد الحوادث	عدد الشهداء	
إطلاق نار	14	**14**	%5,2
قصف جوي	219	**253**	%92,6
قصف مدفعي	5	**6**	%2,2
الإجمالي	**237**	**273**	**٪100**

ويرى المركز أنّ جرائم القصف الجوي كانت الأكثر بين الجرائم اتي اقترفتها قوات الاحتلال، وكان قصف المنازل السكنية على رؤوس ساكنيها المسبب الأبرز لاستشهاد المدنيين والصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام خلال حرب الإبادة على قطاع غزة، وسقط الصحافيين/ات شهداء وعائلاتهم أو بدونها أو استشهدت عائلاتهم أو أفراد منها جراء القصف الجوي العنيف للمنازل السكنية. وتبيّن المعلومات استشهاد نسبة من الصحافيين/ات من خلال إطلاق النار المباشر عبر القناصة أو الطائرات المسيرة، فيما يؤكد تعمّد قوات الاحتلال قتلهم وقتل الحقيقة.

> منذ بداية الحرب على قطاع غزة بدأت تغطية الأحداث لصالح شبكة (BBC).. عند الساعة 2:00 صباح الثلاثاء 10/10/2023 وصلنا أمر بإخلاء عمارة "دريم وحجي" ... وتضم العمارة وكالات أنباء أجنبيه مثل: الوكالة الفرنسية والوكالة الأمريكية.. اتصل عليّ الزميل سعيد الطويل (مدير وكالة أنباء الخامسة) وقال لي: لازم نوثق الحدث ... تجمعنا أنا وسعيد والزميلين: هشام النواجحة ومحمد صبح (من وكالة خبر للأنباء)، وبحثنا عن أقرب مكان آمن لتصوير قصف العمارة، أمام "برج الغفري" الذي يبعد حوالي 500 متراً عن عمارة دريم.. شاهدت المكان مزدحما بالصحافيين، وجميعنا نرتدي ملابس تظهر شارة الصحافة.. بسبب الازدحام قررت والزملاء التقدم قليلاً نحو عمارة "بابل" كمكان أفضل للتصوير، وتبعد 300 متراً تقريباً عن عمارة دريم، في هذه اللحظة دخلت مدخل عمارة الغفري لكي أثبت خوذة الصحافة على رأسي جيداً... تقدم سعيد وهشام ومحمد وسبقوني نحو عمارة بابل، وعندما هممت بالخروج من باب العمارة، سمعت صوت صفير أعقبه صوت انفجار كبير.. تراجعت بسرعة إلى داخل برج الغفري للاحتماء من الشظايا والحجارة المتطايرة، وامتلئ المكان بالغبار، ولم تكن الرؤية واضحة، بعد ثوانٍ انقشع الغبار وخرجت إلى الشارع لنفقد المكان والزملاء.. شاهدت النيران تشتعل في عمارة دريم، وبعد مرور حوالي أربع دقائق قصف المكان بصاروخ ثانٍ، فتحركت بسرعة لغرض التصوير.. بعد ذلك فقدت الزملاء الثلاثة ولم أجدهم، فإذا بصحافي ينادي أن هناك صحافي ملقى على الأرض، وهناك من قال لقد استشهد، قمت بتصويره على الفور، تفقدت الصورة لأرى جودتها ففوجئت بأنّه صديقي: سعيد الطويل، فأصابتني حالة من الذهول ... وجدته ممدداً على الأرض وبجانبه الزميل محمد صبح، تفقدتهما لم تظهر عليهما علامات حياة، أما هشام النواجحة فقد عثرت عليه على بعد حوالي 20 متراً من مكانهما، وكان مصاب ولكنه لا يزال على قيد الحياة، وشاهدت أربعة آخرين من المدنيين سكان المنطقة ممددين بلا حراك، بدأت أصرخ بأعلى صوتي لطلب المساعدة للزميل هشام... لحقت بهم إلى مستشفى الشفاء، وهناك علمت أنّ هشام أدخل إلى غرفة العمليات، ثم إلى العناية المركزة، وفي صباح اليوم التالي شيعنا الزميلين سعيد ومحمد، ثم علمت بخبر استشهاد هشام متأثراً بجراحه وذلك عند حوالي الساعة العاشرة من صباح اليوم نفسه"..
>
> **سامر سعد الله عبد العاطي الزعانين، حول استشهاد ثلاثة من زملائه، أثناء العمل الصحافي**

ويبيّن التقرير أماكن استهداف الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام، على النحو الآتي:

أماكن استهداف الصحافيين/ات والعاملين/ات:

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام خلال حرب الإبادة الجماعية، خلال تواجدهم في مناطق الأحداث أو في المستشفيات التي يلجؤون إليها كمكان آمن ومحمي ومكاناً لوصول

* وفقاً لرصد وتوثيق طاقم مركز الميزان لحقوق الإنسان، خلال مراحل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

الشهداء والجرحى والنازحين والضحايا؛ بهدف التغطية الصحافية ووضع المواطنين في صورة الأحداث ونقل الأخبار، أو خلال تواجدهم في منازلهم السكنية أو في منازل نزحوا إليها خلال مراحل الحرب، كما استخدمت جنودها لقنصهم خلال تغطية الأحداث بهدف القتل.

جدول يوضح عدد الشهداء الصحافيين/ات بحسب أماكن التواجد

مكان التواجد	العدد الحوادث	عدد الشهداء
منازل سكنية	156	**168**
نازح (في مركز إيواء)	11	**15**
أماكن الأحداث	29	**33**
أثناء تغطية أحداث	29	**34**
مستشفى أو قرب مستشفى	7	**11**
مركبة	6	**12**

وجول إصابته واستشهاد الصحافي أحمد نعيم بدير، أثناء تواجدهم في مستشفى شهداء الأقصى وسط قطاع غزة، صرّح الصحافي: سامي يوسف إبراهيم عيسى

"أعمل كمدير التحرير في وكالة بوابة الهدف الإخبارية، وعضو في الأمانة العامة لنقابة الصحافيين/ات الفلسطينيين.. عملت على تغطية الأحداث صحبة فريق عمل من البوابة في مستشفى شهداء الأقصى.. وأثناء التغطية تقدمت آليات الاحتلال في المناطق الشرقية لدير البلح واقتربت من طريق صلاح الدين وانتشرت الطائرات المسيّرة في محيط مستشفى شهداء الأقصى، فغادرت وفريق العمل المستشفى بسبب الخطر الذي يحيط بالمكان، في اليوم الثاني بتاريخ 10/1/2024 ذهبت إلى المستشفى للقاء الزملاء والتغطية الصحافية، وهناك قابلت زميلي: أحمد نعيم بدير (29 عاماً)، عند البوابة الغربية للمستشفى وقرب الخيمة الخاصّة بنا، حيث كان يلبس ملابس تظهر شارة الصحافة ويضع الخوذة على رأسه.. وتركته متوجهاً إلى خيمة الصحافيين/ات العامة ... وعند حوالي الساعة 15:58 من مساء اليوم نفسه، سمعت صوت انفجار كبير ... شاهدت غباراً كثيفاً ينتشر في المكان، خرجت من خيمة الصحافيين/ات لتفحص الأمر، كان مكان الانفجار داخل المستشفى وقرب البوابة الغربية، ذهبت مسرعاً للاطمئنان على أحمد، وصلت المكان فشاهدت عدداً من الجرحى أحدهم قد بترت ساقه، قابلني أحد الزملاء وأخبرني أن أحمد أصيب ثم تركني راكضاً، تقدمت أكثر فشاهدت خوذة الحماية التي يلبسها أحمد قد تمزّقت، ثم شاهدت طاقم الإسعاف يحمل جثمانه وقد تقطع أشلاء، لحقت بهم حيث ذهبوا به إلى ثلاجة ..."

والجدير ذكره أن منظمة مراسلون بلا حدود تقدمت بشكوى للمحكمة الجنائية، بشأن جرائم حرب تتعلق باستشهاد سبعة صحافيين فلسطينيين في قطاع غزة بنيران جيش الاحتلال الإسرائيلي، في الفترة ما بين 22 تشرين الأول/ أكتوبر و15 كانون الأول/ ديسمبر. والصحافيون/ات المذكورون في الشكوى هم عاصم البرش (استشهد بنيران قناص)؛ وبلال جاد الله (استشهد بهجوم صاروخي مباشر على سيارته أثناء خروجه من مكان عمله)؛ ومنتصر الصواف (استشهد بقصف منزله بصاروخ)، ورشدي السراج (استشهد بطلق ناري مباشر وهو في منزله)؛ وحسونة اسليم (استشهد بصاروخ بعد تلقيه تهديدات بالقتل من الاحتلال)، وساري منصور (استشهد في هجوم على مخيم البريج)، وسامر أبو دقة (استشهد برصاصة دقيقة أطلقتها طائرة بدون طيار). وذكرت المنظمة أنها تمتلك أسباباً

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

معقولة للاعتقاد بأن الصحافيين/ات المذكورين في هذه الشكوى كانوا ضحايا هجمات ترقى إلى مستوى جرائم حرب، وأن استهدافهم كصحافيين كان بشكل متعمد[1].

حول حادثة استهداف مجموعة من زملائه الصحافيين أثناء تواجدهم في مستشفى العودة بمخيم النصيرات، صرّح الصحافي: مؤمن سمير ابراهيم القريناوي،

"أعمل كمصور صحفي في قناة الجزيرة مباشر، وأتخذ مع بعض الزملاء الصحافيين من مستشفى العودة بالنصيرات نقطة تجمع وانطلاق لتغطية الأحداث ووصول الجرحى والشهداء بشكل مباشر.. بتاريخ 26/12/2024 وعند حوالي الساعة 12:00 من منتصف الليل وبينما كنت على رأس عملي أتواجد عند بوابة المستشفى صحبة زميلي: أيمن الجدي ... ذهبنا للجلوس عند سيارة البث الفضائي التابعة لقناة القدس اليوم، وبعد دقائق توجهت إلى داخل المستشفى لقضاء حاجة.. عند حوالي 1:05 فجراً سمعت صوت انفجار قوي، خرجت بسرعة لاستطلاع الأمر حاملاً كاميراتي لتصوير ما ظننته في البداية بأنه استهداف لأحد الأماكن القريبة من المستشفى.. فوجئت بألسنة النيران تتصاعد من سيارة البث الفضائي التي يتواجد بها الزملاء الصحافيين، كانت لحظات عصيبة حيث كانت النار تأكل السيارة بمن فيها والجميع يقف عاجزاً عن اطفاء النيران، حتى وصلت سيارة الدفاع المدني (الاطفائية) بعد مرور حوالي 20 دقيقة.. وبعد ذلك صدمت بخبر إعلان استشهاد الزملاء الصحافيين: أيمن نهاد عبد الرحمن الجدي، فيصل عبد الله محمد أبو القمصان، إبراهيم جمال إبراهيم الشيخ علي، فادي إيهاب "محمد رمضان" حسونة، ومحمد إياد خميس اللدعة.. كان من الممكن أن أكون في عداد الشهداء صحبة الزملاء لولا عناية الله وتحركي من المكان قبل دقائق.. علمت أن الانفجار عبارة عن استهداف من قوات الاحتلال لسيارة البث بينما تواجد الزملاء داخلها وحولها"..

تستهدف قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام خلال تواجدهم في مركباتهم الخاصّة، سواء لغرض التغطية أو التنقل، وتؤكد المعلومات التي جمعها طاقم المركز أنّ **(12)** صحافي/ة استشهدوا خلال (6) هجمات على مركبات صحافيين.

"أعمل كمراسل صحفي لقناة الغد الفضائية.. عند حوالي الساعة 3:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 24/3/2025م وبينما كنت أعمل على تغطية حركة نزوح السكان من بيت حانون في محافظة شمال غزة، مرتدياً ملابس تظهر شارة الصحافة، وبينما كنت أتواجد عند مفترق حمودة (كف حمودة) على طريق صلاح الدين.. شاهدت الزميلين حسام شبات ومحمد أبو عودة يصلان بواسطة مركبة مميزة بشعار (PRESS TV) وفور وصولهما ترجلا من السيارة على بعد أمتار من مكان تواجدي، وشرعا في مقابلة النازحين ... فجأة شاهدت دخاناً في مكان تواجدهما.. أصيبا بشكل مباشر رفقة سائق عربة يجرها حمار كانا يتحدثان معه حول الأوضاع داخل بيت حانون.. تحركت على الفور نحوهما حيث كانا ينزفان دماً من أنحاء متفرقة من جسديهما، وبمساعدة الزملاء حملناهما بواسطة سيارتي الخاصة ونقلتهما إلى المستشفى الاندونيسي القريب من المكان.. حاول الأطباء اسعافهما وانقاذ حياتهما، ولكن للأسف أعلنوا عن استشهادهما بعد دقائق من وصولنا"..

إفادة الصحافي: محمود نعيم أبو سلامة، حول استشهاد الصحافيين: حسام باسل عبد الكريم شبات ومحمد نضال محمود أبو عودة، بعد قصف مركبتهما عند مدخل مدينة بيت حانون

ويعرض التقرير إفادة الصحافية: رولا صبري محمد حمدان "الدرة"، حول اصابتها واستشهاد زوجها الصحافي: نافز حمدان، بعد قصف منزل نزحوا إليه في دير البلح، صرّحت بها للمركز من مكان علاجها في جمهورية مصر العربية، على النحو الآتي:

[1] وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، نشر بتاريخ: 2023/12/22، الرابط: https://www.wafa.ps/Pages/Details/86874 .

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

"أعمل معدّة برامج في تلفزيون فلسطين، ومتزوجة من الصحفي: نافز محارب محمود حمدان كبير معدي البرامج في تلفزيون فلسطين، ولدينا ولد وحيد هو: محمد (18 عاماً).. نزحنا من منزلنا في حي الجلاء بمدينة غزة في اليوم الثالث من حرب الإبادة إلى مخيم المغازي، ثمّ انتقلنا بعد مرور شهرين إلى منزل في مدينة دير البلح، ونتيجة التصعيد انتقلنا بتاريخ 05/01/2024 إلى مكان آخر عبارة عن منزل من طبقتين قيد الانشاء، غير مؤهل للسكن، تقع خلفه أرض واسعة، نزح معنا عائلات أشقائي وأمي رجاء الدرة، وكان في الطابق الأرضي يقيم (13) شخص من بينهم (6) أطفال و(3) نساء، والطابق الأول (16) شخص من بينهم (5) أطفال و(6) نساء.. بينما كنا في المنزل وعند حوالي الساعة 10:45 من مساء يوم الأربعاء الموافق 07/02/2024 شعرت فجأة بأني أطير من مكاني، وسقطت من الطابق الثاني على الأرض، وأدركت بأنّ المنزل الذي نتواجد فيه قد قصف بشكل مباشر، وشاهدت النيران تشتعل حولي، حاولت حماية وجهي خوفاً أن يحترق، وشعرت بألم شديد في أنحاء متفرقة من جسمي.. وأذكر أن شخص ما وصل على مقربة مني، ولكنه هرب بعد أن شاهد منظري.. استجمعت قواي ونهضت بصعوبة بالغة، حيث أصبحت النيران تقترب مني أكثر فأكثر، تحركت حتى وصلت إلى منطقة بعيدة عن النيران.. نقلني أحد الجيران إلى سيارة الإسعاف.. وصلت إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، حيث وضعوني على الأرض، وقام الممرضين والأطباء بالمعاينة وتضميد جروحي.. غبت عن الوعي، وخلال فقداني للوعي كنت أفيق وأعاود أغيب عن الوعي من شدّة الألم، وعندما أفقت بشكل كامل أبلغني أحد الأطباء أنهم فقدوا الأمل في مرحلة ما ببقائي على قيد الحياة، وأكدّ لي بأن الجانب الأيمن من جسدي كله أصيب بكسور وجروح، وأصيب الجانب الأيمن من وجهي بحروق، كذلك كلتا ساقاي، فيما تسببت الشظايا في تهتك وفقدان طبقة الجلد في فخذي الأيمن، وبجراح عميقة في الفخذ الأيسر مع كسور، وفتحة في البطن، ونزيف في الرحم، ومشكلة في المثانة والأمعاء وقد استأصل الأطباء جزء منها.. أعاني حتى اللحظة من مشاكل صحية بسبب ضعف العلاج نتيجة تردي وضعي الصحي، خلال وجودي في المستشفى خضعت لعدة عمليات أجراها لي أطباء أعضاء في وفود وصلوا إلى قطاع غزة، وأحتاج لاستكمال العلاج.. بعد ذلك علمت باستشهاد زوجي: نافذ (59 عاماً)، وابني: محمد (18 عاماً)، وأمي: رجاء الدرة (70 عاماً)، وإصابة اثنين من أشقائي ...و(5) من أطفالهم، وزوجة أخي وخالي ماجد وزجته: سحر (47 عاماً) ... جميعهم أصيبوا بجراح خطيرة ومتوسطة وخضعوا لعدة عمليات جراحية.. بعد إجراء الأطباء في مستشفى شهداء الأقصى حوالي (50) عملية لي، حولت للعلاج بالخارج بتاريخ 26/03/2024 ...غادرت من خلال معبر رفح، كانت الرحلة صعبة بسبب اصاباتي ... بقيت لاستكمال العلاج في جمهورية مصر، وتحديداً في مستشفى "شبرا هور" في محافظة الدقهلية ... ما زلت أعاني جراء إصابتي، وأتنقّل على كرسي متحرك"..

الصحافيّة: رولا صبري محمد حمدان "الدرة"، حول اصابتها واستشهاد زوجها الصحافي: نافز حمدان

رابعاً: إصابة الصحافيين/ات والعاملين/ات والمسّ بسلامتهم الجسدية:

تسببت الهجمات الإسرائيلية في إصابة **(420)*** من الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام، ووصفت المصادر الطبية جراح عدد منهم بالخطيرة والمتوسطة[1].

وحول إصابته مرّتين خلال الحرب، صرّح الصحافي: علي حسن محمد حمد، للمركز بما يأتي:

"عملت على تغطية أحداث حرب الإبادة كمصور صحافي لصالح وكالة (APA) التي أعمل بها، مرتدياً ملابس تظهر شارة الصحافة.. في اليوم الثاني للحرب ذهبت لتصوير البنك الوطني الإسلامي الكائن في حي الرمال بمدينة غزة بعد قصفه بواسطة طائرات الاحتلال، تقدمت حتى وصلت قبالة مركز "كابيتال مول" للتسوق، والتقطت عدة صور للبنك المدمر، وأثناء مغادرتي فوجئت بانفجار كبير أسقطني أرضاً... شعرت بآلام في يدي اليسرى، وشاهدت الدماء تنزف من منطقة الكوع، وأثناء ضغطي على مكان النزيف كانت الدماء تسيل من كف يدي اليسرى، فركضت شمالاً تجاه مفترق فلسطين، هناك قابلت سيارة اسعاف نقلتني إلى مستشفى الشفاء، وهناك أقرّ الأطباء بإصابتي بقطع في أوتار اليد اليسرى وبجرح في الكوع ... تأجلت عملية جراحية أقرها الأطباء نتيجة الضغط وزيادة الحالات... حولت إلى مستشفى القدس وهناك أجريت لي العملية ... بعد الإصابة تأثرت يدي اليسرى التي أعتمد عليها في التصوير حيث أعاني بطئ الحركة وعدم إغلاق الأصابع بشكل كامل، ومكثت لمدة 20 يوماً لم أمارس العمل الصحافي.. بعد عودتي للعمل، توجهت لتغطية الأحداث في مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، حيث ألتقط الصور من أمام قسم الاستقبال أو من خيمة الصحافيين/ات العامة المقابلة للاستقبال، ثم أذهب إلى الخيمة الخاصة بالوكالة لتفريغ المادة الإعلامية، وأثناء تواجدي هناك صباح يوم 31/3/2024 فوجئت بقصف للخيمة المجاورة لخيمة الوكالة في ساحة المستشفى، ما تسبب في إصابتي بشظايا في مختلف أنحاء الجسم، وهي الإصابة الثانية خلال الحرب"..

* المعلومات والأرقام قابلة للزيادة، مع بدء عملية التوثيق الشامل من قبل طواقم الميزان بعد انتهاء حرب الإبادة.

[1] إسماعيل الثوابتة، مدير عام مكتب الإعلام الحكومي بغزة، مقابلة، بتاريخ 2026/6/18.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

خامساً: الاعتقال التعسفي:

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حوالي **(48)** صحافياً، وجميعهم ذكور[1]، وتفيد التحقيقات الميدانية لباحثي الميزان أنّ عدد منهم لا يزالون رهن الاعتقال بينهم الصحافيين: محمد عرب، وتوفيق السيد سليم، وإسلام أحمد، بالإضافة إلى أنّ (2) آخرين في عداد المفقودين هما: نضال الوحيدي، وهيثم عبد الواحد، حيث لم يعرف مصيرهما.

واعتقلت تلك القوات الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام خلال تواجدهم في منازلهم أو في مناطق الأحداث وفي المستشفيات خلال الاجتياح البري لمناطق متعددة في القطاع، أو عند نزوحهم من الشمال إلى الجنوب من خلال الممر الذي أعلنته تلك القوات.

وتُظهر المعلومات أنّ عدد كبير من المعتقلين الصحافيين كانوا من سكان الجزء الشمالي من قطاع غزة، وهو الجزء الذي بدأت قوات الاحتلال بالتوغل فيه وتدميره، وفرضت عليه حصاراً، وأجبرت سكانه على النزوح إلى الجزء الجنوبي من القطاع أو إلى مناطق أخرى عبر ممرات وصفتها بالآمنة، ولكنها كانت عبارة عن نقاط تفتيش واعتقال، أو خلال اقتحامها مستشفيات الشفاء وكمال عدوان والعودة والاندونيسي، حيث اعتقلت الآلاف من الفلسطينيين، من بينهم صحافيين.

"أعمل مديراً لمكتب صحيفة العربي الجديد في قطاع غزة.. بينما كنت أتواجد في منزل عائلتي في مشروع بيت لاهيا بتاريخ 7/12/2023 سمعت أصوات بواسطة مكبرات صوت تطالب السكان بالخروج من منازلهم عند حوالي الساعة 9:00 صباحاً.. خرجت وأفراد عائلتي.. بعد أن أمرنا جنود الاحتلال بخلع ملابسنا باستثناء الملابس الداخلية وأجلسوني أرضاً.. اعتقلوني وعدد من الأقارب والجيران.. قيّد أحد الجنود يداي خلف ظهري بقيود بلاستيكية وعصب عيناي، ونقلوني إلى أحد المواقع العسكرية.. احتجزوني في منطقة مفتوحة لساعات، وسط برد شديد، دون أن يقدموا لي الطعام أو الماء.. استدعوني للتحقيق، سألني المحقق عن عملي، وبياناتي الشخصية، ثم نظر في جهاز يبدو أنه موصول بالإنترنت وأخذ يبحث عن تقاريري الصحافية.. طلبت منه تخفيف القيود عني بسبب شعوري بالتعب، ولكنه رفض ودفعني باتجاه الأرض ما أدى إلى دخول الرمال في فمي.. استمر التحقيق حوالي 20 دقيقة، ثمّ أخذني الجنود نحو مكان تجمع المعتقلين، وفي الطريق سخروا مني ومن عملي الصحافي، وشتموني وضربوني بأيديهم.. بعد ذلك نقلوني إلى مكان ثانٍ علمت لاحقاً أنه معتقل يسمى (سديه تيمان).. عرضت على طبيب سألني إن كنت أعاني من أمراض مزمنة، فأخبرته بأني مريض بغضروف الظهر والرقبة.. أعطاني الجنود رقماً هو (059889)وملابس رمادية اللون (بيجامة) ثم أدخلوني إلى بركس مسقوف بالأسبستوس وأرضيته أسفلت.. بقيت في ذلك المكان لمدة 25 يوماً متتالياً، أجلس على ركبتاي على الإسفلت، من الساعة 4:00 فجراً وحتى الساعة 11:00 ليلاً تقريباً، تسبب الجلوس الطويل على ركبتاي بإصابتي بالتهابات جلدية وتقرحات في الفخذين، ولم يقدم لي العلاج عندما طلبته من الجنود.. كان يقدم لي طعام قليل جداً وهو عبارة عن شرائح خبز ومربى وجبن سائل وتونة، وقليل من الماء.. كنت مقيد اليدين معصوب العينين طوال فترة اعتقالي حتى أوقات النوم.. أذهب للحمام مرة واحدة في اليوم ولوقت قصير بسبب الازدحام.. خضعت للتحقيق مرة ثانية سألني المحقق عن نشاطي على فيسبوك.. وبعد عدة أيام خضعت لجلسة تحقيق ثالثة سألت خلالها عن عملي الصحافي في موقع الجزيرة نت وفي صحيفة العربي الجديد وحول مصادري الصحافية، ومن هم القادة السياسيين الذين أتواصل معهم.. بعد ذلك نقلوني إلى مكان جديد وأمروني بخلع ملابسي كلها، وأعطاني أحد الجنود (حفاظة بامبرز)، وبعد ارتدائها ارتديت ملابسي، ثم وضعوني في ممر بعد تقييد يداي خلف ظهري بقيود حديدية كما قيدوا قدماي، وأوقفوني ويداي للأعلى، وذلك لعدة ساعات دون نوم أو راحة، والشمس تضرب رأسي، وكان بجواري معتقلين آخرين.. استمر شبحي حوالي 6 ساعات متواصلة وهو ما زاد من آلامي خاصة الكتفين والظهر والرقبة.. ثم نقلوني إلى قسم جديد، حيث قيدوني بقيود بلاستيكية.. مكثت فيه حوالي 8 أيام اشتدت خلالها آلام الغضروف في ظهري، وفي كتفاي وزاد تنميل القدمين، وفي إحدى المرات سقطت على الأرض أثناء طابور عدّ المعتقلين، وطلب المعتقلون من الجنود نقلي إلى عيادة المعتقل، حيث نقلوني على حمالة وفحصني طبيب العيادة وأعطاني حبة مسكن، خففت من آلامي قليلاً، وهي المرة الأولى التي يعطوني فيها دواء.. وبعد 33 يوماً من اعتقالي نقلني الجنود ومعتقلين آخرين إلى معبر كرم أبو سالم برفح، وأفرجوا عني بتاريخ 9/1/2024 "..

ويعرض التقرير مقتطفات من ظروف اعتقال الصحافي: ضياء أحمد خليل الكحلوت، صرّح بها لباحث المركز

سادساً: منع الصحافيين/ات الأجانب من التغطية:

دفع الاستهداف المنظم للصحافيين بالكثير من وسائل الإعلام الدولية إلى إجلاء موظفيها الفلسطينيين وعوائلهم إلى دول مختلفة. كما حظرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي دخول الصحافيين/ات الأجانب إلى قطاع غزة لتغطية الأحداث، في محاولة لطمس حقيقة ما ترتكبه قوات الاحتلال من جرائم.

[1] إسماعيل الثوابتة، مرجع سابق.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

هذا وكانت أكثر من 130 وسيلة إعلام ومنظمة تعنى بالدفاع عن الصحافيين وقعت رسالة بتاريخ 2025/6/5، تطالب سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسماح للصحافة العالمية بـ"الدخول فورا وبدون قيود" إلى قطاع غزة، بعد منع المراسلين الأجانب من دخوله منذ 2023/10/7. وقال موقعو الرسالة التي أعدتها منظمة مراسلون بلا حدود ولجنة حماية الصحافيين ومقرها نيويورك: "منذ 20 شهراً، منعت السلطات الإسرائيلية الصحافيين من خارج غزة من الوصول بشكل مستقل إلى القطاع وهو وضع غير مسبوق في التاريخ المعاصر للنزاعات المسلحة". ومن بين الموقعين مدير الأخبار في وكالة الصحافة الفرنسية فيل شيتويند، ومديرة وكالة أسوشيتد برس الأميركية جولي بايس، ورئيس تحرير صحيفة هآرتس الإسرائيلية ألوف بن[1].

ورفضت المحكمة العليا الإسرائيلية مطلع عام 2024 طلباً لعدد من الصحافيين الأجانب للدخول إلى قطاع غزة لتغطية الحرب، وعللت القرار بأن الأوضاع الأمنية هناك لا تسمح لهم بالدخول، والغريب أنها اعتبرت أن دخول هؤلاء الصحافيين بشكل مستقل قد يشكل خطراً على الجنود الإسرائيليين المقاتلين في غزة ما يؤدي للكشف عن مسار العمليات العسكرية، ويعرّض الجنود لخطر حقيقي[2].

سابعاً: تدمير المنشآت الإعلامية:

هاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلي المنشآت الإعلامية كغيرها من الأعيان المدنية في قطاع غزة، حيث دمرت أبراج وعمارات سكنية تقع فيها معظم المنشآت الإعلامية كبرج شوا وحصري، وبرج وطن، وبرج مشتهى*. وتفيد المعلومات أن قوات الاحتلال الإسرائيلي دمرت حوالي **(100)** منشأة ومؤسسة إعلامية بشكل كلي أو جزئي[3].

وتضم المنشآت الإعلامية على مختلف أنواعها: مقرات لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحافية والمطابع ومكاتب الخدمات الإعلامية، وفيها يحرر ومنها ينشر ويبث الصحافيون/ات أخبارهم وموادهم الإعلامية، ويتواصلون مع وسائل الإعلام التي يعملون بها، وتضم معداتهم الصحافية الثابتة والمحمولة من أجهزة وكاميرات مختلفة وأجهزة وسيارات بث.

جدول يوضح عدد المنشآت الإعلامية المستهدفة بحسب النوع[4]

النوع	العدد
صحف ورقية	12
صحف ومجلات رقمية	23
إذاعات	11
فضائيات	21
مؤسسات	5
مطابع	28
الإجمالي	**100**

[1] موقع الجزيرة الإلكتروني، مطالبات دولية لإسرائيل بفتح غزة أمام الصحفيين الأجانب، 2025/6/6. الرابط: https://2u.pw/3LdtZ.

[2] موقع عربي 21 الإلكتروني، الصحفيون الأجانب في قطاع غزة، 2025/5/25. الرابط: https://2u.pw/xEYbr.

* المعلومات والأرقام قابلة للزيادة، مع بدء عملية التوثيق الشامل من قبل طواقم الميزان بعد انتهاء حرب الإبادة.

[3] إسماعيل الثوابتة، مدير عام مكتب الإعلام الحكومي بغزة، مقابلة، بتاريخ 2026/6/22.

[4] إسماعيل الثوابتة، المرجع السابق.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

وتفيد التحقيقات المتاحة أنّ قطاع الإعلام سجل خسائر كبيرة خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، بعد استهداف المنشآت الإعلامية ومعدات ومستلزمات الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام، وتقدّر الخسائر بقيمة (800 مليون دولار أمريكي) [1].

"توقفت الإذاعة عن العمل والتغطية في الأيام الأولى للعدوان نتيجةً لانقطاع التيار الكهربائي ومنع إدخال الوقود وعدم قدرة موظفي الإذاعة على الوصول لمقرها الكائن في برج الرؤية المقابل لجامعة الأزهر بمدينة غزة، بسبب تواصل القصف وخطورة الحركة في الشوارع والطرقات.. قصف مقر إذاعة زمن بشكل مباشر مع بداية الاجتياح البري لمدينة غزة، حيث دمّر بشكل بالغ، وتعطّلت أجهزة البث الإذاعي كلياً، وتضررت المعدات الإعلامية المختلفة.. ومع توقف الإذاعة عن العمل فقد حوالي (12) موظفاً فيها عملهم ومصدر رزقهم، ولم تعد الإذاعة قادرة على توفير رواتبهم، حيث تعتمد على الإعلانات التجارية والترويجية ورعاية الشركات والمؤسسات، التي لم تعد قائمة.. وتقدر خسائر الإذاعة بحوالي 200 ألف دولار أمريكي.. بعد تدمير مقر الإذاعة نواصل العمل الصحافي من خلال منصاتنا على شبكات التواصل الإعلامي في محاولة لنقل الحقائق لجمهور الإذاعة.. نحن بحاجة إلى برامج اسعافية لدعم الإذاعات المحلية وتغطية نفقاتها في ظل حالة الطوارئ القائمة في ظل حرب الإبادة، ثمّ إعادة إعمار المؤسسات الإعلامية التي دمرت، للعودة إلى ما كان عليه الوضع قبل حرب الإبادة"..

إفادة مدير إذاعة زمن FM: رامي حسين حسني الشرافي

"بتاريخ 8 أكتوبر 2023، وعند حوالي الساعة 23:00 مساءً؛ دمّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي برج الوطن الكائن في شارع الجلاء وسط مدينة غزة، والذي يضمّ مقر شبكة معاً في الطبقة الثامنة، وبعض مقرات وسائل الإعلام الأخرى وعشرات المكاتب.. دمّر مقر الشبكة بجميع محتوياته، من مكاتب وأثاث، ولم نستطع إخراج أيّ من معداتنا الصحافية كالكاميرات وأجهزة الصوت والمونتاج والكمبيوترات والأجهزة المساعدة، حتى أجهزة الجوال الخاصّة بالمكتب، جميع المحتويات دفنت تحت الركام.. ولم يعد لي ولخمسة من الموظفين العاملين/ات في الشبكة مكاناً للعمل الصحافي، وإعداد التقارير ونشر الأخبار واستقبال الضيوف.. خسرت الشبكة مقرها وما يزيد عن 50 ألف دولار أمريكي هي قيمة الخسائر المادية.. وكانت خسارتنا المعنوية بالمكان كبيرة، حيث كان لي ذكريات كثيرة فيه، ومن خلاله واصلت وزملائي التغطية الصحافية وفضح انتهاكات قوات الاحتلال"..

مدير مكتب شبكة معاً الإخبارية في قطاع غزة: عماد محمود محمد عيد

تحليل مضمون الإفادات:

وضّحت الإفادات المشفوعة بالقسم التي جمعها طاقم الميزان حول الهجمات على الصحافيين/ات والعاملين في حقل الإعلام، بأشكالها المتنوعة؛ أنّ قوات الاحتلال الإسرائيلي تستهدف الصحافيين/ات والطواقم الصحافية بأشكال متنوعة منها ما هو مباشر وغير مباشر. ويمكن تلخيص تحليل مضمون الإفادات على النحو الآتي:

- هاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام بالقصف وإطلاق النار المباشر، رغم وضوح هويتهم وارتداؤهم شارة الصحافة، واستخدامهم معدات وأدوات التغطية الصحافية الواضحة، ولاحقتهم، ما تسبب في قتلهم أو التسبب بالأذى الجسدي لهم، أو أعاق عملهم، أو تسبب في

[1] المرجع السابق.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تدمير معداتهم، وهو ما يُظهر نية التعمد في ارتكاب هذه الانتهاكات بهدف وقف التغطية وطمس الحقائق.

- حرّضت سلطات الاحتلال على الصحافيين الفلسطينيين في وسائل الإعلام الإسرائيلية، حيث تناولهم قادة في الحكومة أو في الجيش خاصّة ما يسمى بالمنسق والناطق باسم الجيش، وذكروا أسماء صحافيين بعينهم مثل: حسن اصليح، أشرف السراج، حسام شبات، وغيرهم. ومنهم من اغتيلوا أو استهدفت عائلاتهم، ومنهم ما يزال يعمل تحت الخطر.
- يؤكد ما حدث مع عائلة الصحافي في قناة الجزيرة وائل الدحدوح– الذي استشهدت زوجته وابنه وطفلته مع آخرين من العائلة بعد قصف منزل نزحوا إليه في وسط قطاع غزة بتاريخ 2023/10/25– دليلاً على تعمد قوات الاحتلال استهداف الصحافيين/ات أو عوائلهم، أو عقاب عائلاتهم جماعياً كغيرهم من المدنيين الفلسطينيين سكان القطاع، في محاولة لترهيبهم وثنيهم عن التغطية الصحافية.
- هدّدت قوات الاحتلال بعض الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام بالقتل، عبر الاتصالات الهاتفية على جوالاتهم الشخصية، بغرض ترهيبهم وإثنائهم عن التغطية.
- اعتقلت قوات الاحتلال الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام خلال تواجدهم في مناطق الأحداث أو في المستشفيات أو خلال نزوحهم مع عائلاتهم من الشمال إلى الجنوب، وتعرّض المعتقلين منهم للتعذيب الجسدي والنفسي، وحققت أجهزة المخابرات معهم على خلفية عملهم الصحافي، وتمادت في ذلك لتعرف مصادر أخبارهم وسبل جمعهم للمعلومات تحت الضغط والإجبار. وتُظهر إفادات الصحافيين المعتقلين؛ المعاملة اللاإنسانية والمهينة والقاسية التي يتعرّضون لها في مراكز وسجون الاعتقال، والتعذيب الجسدي والنفسي، والإهمال الطبي المتعمد، وعدم تقديم وجبات كافية من الطعام والماء، والتحقيق معهم على خلفية العمل الصحافي.
- استهدفت قوات الاحتلال المنشآت الإعلامية المختلفة بشكل مباشر ودمّرت مقراتها أو ألحقت بها أضراراً جسيمة، كما حد انقطاع التيار الكهربائي ومنع دخول الوقود اللازم من القدرة على تشغيلها، ومنعت تلك القوات وصول الصحافيين/ات إلى مؤسساتهم، ما حيّد عملها خاصّة الإذاعات والفضائيات الفلسطينية.
- دفع تدمير المنشآت الإعلامية، بالصحافيين/ات للعمل من محيط المستشفيات، فيما واصلت قوات الاحتلال استهداف معداتهم الصحافية، وساهم قطع الإنترنت والاتصالات في منع أو عرقلة تواصلهم مع وسائل الإعلام التي يعملون فيها، وأسهمت الهجمات المتكررة في الحد من حركتهم، وهو ما أثر بشكل بالغ على نشاطهم وإنتاجهم الصحافي.
- أمام تلك الانتهاكات المنظمة والجسيمة بحقهم؛ لم يجد الصحافيين/ات مكاناً آمناً لمواصلة عملهم الصحافي، أو لحماية أنفسهم وعائلاتهم، ما دفع الكثير من وسائل الإعلام الدولية إلى إجلاء موظفيها الفلسطينيين وعوائلهم إلى عواصم مختلفة في العالم. كما منعت الجرائم المرتكبة في قطاع غزة وإجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي المتعددة العشرات من الصحافيين/ات الأجانب وطواقم الوكالات ووسائل الإعلام المختلفة؛ من دخول القطاع لغرض التغطية والتعرف على حقيقة الأحداث، في محاولة متواصلة لطمس حقائق حرب الإبادة.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

حماية الصحافيين/ات في المواثيق الدولية

اتجه القانون الدولي الإنساني في معرض سعيه لتوسيع دائرة الحماية أثناء النزاعات المسلحة إلى الحد الفاصل والمؤثر في سير العمليات العسكرية، فأفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز، يُعاملون معاملة حسنة، ويُحظر الاعتداء على حياتهم وسلامتهم البدنية بما في ذلك القتل والتعذيب (المادة 3) المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة، أما عن الأشخاص الذين لا يحملون السلاح وليسوا ضمن القوات المسلحة، والذين يُصنفون كأشخاص مدنيون كالصحافيين والأطباء وغيرهم، فإن مسألة عدم جواز المساس بهم قد حُسمت منذ زمن بعيد ولم تلقي جدلاً بالخصوص، وقد ذهب القانون الدولي الإنساني إلى أبعد من ذلك لتعزيز هذه الحماية، وحسم أي جدل يُمكن أن يُثار، فرسم قاعدةً مستقرة في هذا الشأن عنوانها أن الشك يُفسر لصالح الشخص المدني، ومنطوقها أنه إذا ثار الشك حول ما إذا كان شخص ما مدنياً أم غير مدني فإن ذلك الشخص يُعد مدني (المادة 1/50) من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الرابعة.

وأمام الوقائع التي عرضها التقرير والتي تُشير إلى قتل وإصابة الصحافيين في المنازل والمركبات والمستشفيات وأثناء تغطيتهم الصحفية، يبرز الدليل على أن الصحافيين الضحايا لم يُشاركوا في العمليات العسكرية ولم يحملوا السلاح، الأمر الذي يجعلهم ضمن دائرة الحماية ولا ينزع عنهم الصفة المدنية باعتبارهم أشخاص محميين وفق الماد (1/79)[1]، ولا يُحولهم إطلاقاً لأشخاص عسكريين، فإن استهدافهم بالقتل والإصابة يُعد من بين الانتهاكات الجسيمة الواردة في المادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي اعتبرت القتل والتعذيب والإضرار الخطير بالسلامة البدنية والحجز غير المشروع وغير ذلك، مخالفات جسيمة إذا تم اقترافها ضد أشخاص محميين، وربطاً بميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتبر أن الانتهاكات الجسيمة الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة من بين صور جرائم الحرب الواردة في المادة (2/8/أ) منه، مما يستدعي من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يفتح تحقيقاً من تلقاء نفسه وفقاً للمادة (15) من الميثاق، وصولاً لتوجيه لوائح الاتهام ومحاكمة الجناة من قبل المحكمة.

وطالما أن الشخص لا يحمل السلاح، أو لا يُشارك في العمليات العسكرية، فإن المساس به محظور. إن التصريحات التي يُطلقها قادة الاحتلال حول انتماء بعض الصحافيين للفصائل الفلسطينية، لا تمنح شرعية للقتل بل ولا تصمد البتة وتنهار أمام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، التي حظرت استهداف الصحافيين باعتبارهم أشخاصاً محميين وفسرت الشك لصالح الشخص المدني، وهي أجازت استخدام القوة المتناسبة فقط تجاه الأشخاص العسكريين وأثناء النزاع المسلح، أما وقد تجاوزت قوات الاحتلال قواعد الاتفاقية فإن ممارستها تُعد بينة تستدعي الوقوف أمامها بحزم من قبل أطراف الاتفاقية واتخاذ التدابير المناسبة باعتبارها الجهة التي تكفل تطبيق الاتفاقية في جميع الأحوال (المادة 1) من اتفاقية جنيف.

هذا ويحمي القانون الدولي حياة الصحافيين والعاملين/ات في وسائل الإعلام وسلامتهم البدنية، كما يحمي الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي، الأمر الذي يظهر بوضوح في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، كما يكفله القانون الدولي الإنساني ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب والبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف الأربع.

---

[1] وتنص على أن: " يعد الصحفيون الذي يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصا مدنيين ضمن منطوق الفقرة الأولي من المادة 50." البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ويأتي في مقدمة الحماية المكفولة للصحافيين حماية الحق في الحياة والسلامة البدنية كحق جوهري أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[1]، ثمّ الحرية المكفولة للعمل الصحافي وحظر التعرض له أو عرقلة الحق في حرية الرأي والتعبير[2] والحق في وصول الصحافيين للمعلومات ونشرها[3]، كذلك حقّهم الطبيعي في العمل[4]، وحقّهم في التجمع السلمي[5]. وعزّز إعلان اليونسكو بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب في العام 1978م[6]، وغيرها الكثير من الوثائق وتقارير الأمم المتحدة التي تنص على حماية الصحافيين وحرية عمل وسائل الإعلام المختلفة.

أكد مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 1738 على حماية الصحافيين، حيث أدان الهجمات المتعمدة ضدهم وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم أثناء النزاعات المسلحة. كما ساوى القرار سلامة وأمن الصحافيين ووسائل الإعلام والطواقم المساعدة في مناطق النزاعات المسلحة بحماية المدنيين هنا، واعتبر الصحافيين والمراسلين المستقلين مدنيين يجب احترامهم ومعاملتهم بهذه الصفة. كما اعتبر القرار المنشآت والمعدات الخاصة بوسائل الإعلام أعياناً مدنية لا يجوز أن تكون هدفاً لأي هجمات أو أعمال انتقامية، وهو ما يعزز الحماية الواردة في القانون الدولي الإنساني[7]، ويوجب حماية الصحافيين[8]. وتكتمل الحماية الواجبة للصحافيين بتوفير الحماية لمنشآتهم الصحافية كالمقرات والمباني وأماكن البث، ولمعداتهم كالكاميرات ومركبات البث أو الأدوات المسهّلة، التي يصحبونها إلى مناطق الأحداث، لكونها أعياناً مدنية لا يجوز استهدافها ولا تسهم بطبيعتها أو أغراضها في الأعمال العسكرية[9].

وتفرض تدابير الحفاظ على الأمن الشخصي للصحافيين والعاملين/ات في وسائل الإعلام ارتداء ما يميزهم في الميدان (الدرع الواقي من الرصاص، أو سترة تحمل شعار الوسيلة الإعلامية، خوذة، وتحمل شعار الصحافة (**PRESS**) أو (**TV**)) وكذلك الأمر بالنسبة للسيارات التي يستخدمونها. كما أن معدات الصحافة خلال تغطيتهم للأحداث (كاميرا فوتوغرافية، جهاز تسجيل صوت، أو كاميرا فيديو، معدات النقل والتصوير)، تشير إلى طبيعة

---

[1] انظر المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه".

[2] انظر المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على أنّ: "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير..".

[3] انظر المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنّ: "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير... واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت..". وانظر للفقرة الثانية من المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنصّ على أنّ "لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

[4] انظر المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنص على أنّ: "لكل شخص حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحريّة..".

[5] انظر المادة (20) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على أنّ: "لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية". والمادة (21) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على: "... لا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية".

[6] مركز حقوق الإنسان جنيف، مجموعة صكوك دولية (ج1/ ص 174).

[7] انظر الفقرة الأولى من المادة الثالثة في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب. وتنصّ على أنهم: "الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر.

[8] انظر الفقرة الثانية من المادة (79) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، وتنصّ على أنه "يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا اللحق "البروتوكول، شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين، وذلك دون الإخلال بحق المراسلين الحربيين المعتمدين لدى القوات المسلحة في الاستفادة من الوضع المنصوص عليه في المادة 4 (أ – 4) من الاتفاقية الثالثة".

[9] انظر الفقرة الثانية من المادة (52) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة في العام 1977م، وتعرّف الأعيان المدنية بأنها "كافة الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية".

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

عمل من يحملون تلك المعدات وأسباب تواجدهم في المكان. وعادة ما يلجأ الصحافيون الفلسطينيون أو العاملون/ات في الأراضي الفلسطينية إلى اتخاذ أماكن تبتعد عن أماكن الخطر بالقدر الذي يتيح لهم تغطية فاعلة للأحداث.

الجدير ذكره أنّه وبعد صدور قرار عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2024، الذي يطالب دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتوقف عن كل الأفعال التي قد تصل إلى إبادة جماعية ومنها الأفعال الجرمية الموصوفة في المادة الثانية (أ) إلى (د) من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ إلا أن السلوك الإسرائيلي في التعامل مع المدنيين والمناطق المدنية لم يتغير، وما زال معدل سقوط الضحايا في صفوف المدنيين في أماكن النزوح المختلفة مرتفعاً.

وتشير الحقائق والمعطيات التي جمعها مركز الميزان لحقوق الإنسان خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، وخلال السنوات السابقة، إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تستهدف الصحافيين/ات الفلسطينيين والعاملين/ات في حقل الإعلام ومعداتهم ومركباتهم ومقرات وأبنية وسائل الإعلام بشكل منظم، رغم كونهم مدنيون محميون[1]، وذلك في تجاهل تام لقواعد القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان. وتشير الحقائق إلى أنّ دولة الاحتلال حساسّة بشكل مفرط تجاه عمل وسائل الإعلام، وتسعى إلى حظرها وحظر تغطية انتهاكات قواتها وتجريم كل من يصور جنودها وهم يرتكبونها، الأمر الذي يظهر حقيقة الأهداف والغايات من وراء التحلل من الالتزامات والواجبات القانونية التي تفرض عليها عدم استهداف الصحافيين والعاملين/ات في وسائل الإعلام أو تدمير معداتهم، كون استهدافها للصحافيين هو وسيلة لترهيبهم ومنعهم من القيام بواجبهم في نقل حقيقة ما تقوم به تلك القوات على الأرض من انتهاكات جسيمة الأمر الذي يفضح سلوكها ويوثق انتهاكاتها ويؤلب الرأي العام العالمي ضدها. وتأتي الانتهاكات المرتكبة بحق الصحافيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام في سياق تاريخي متصل لا ينفصل عن سياق تعاملها مع المدنيين الفلسطينيين[2]، الذي ينتهك قواعد القانون الدولي[3].

الخلاصة والتوصيات

تؤكد المُعطيات الميدانية التي جمعها طاقم الميزان أنّ انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحافيين/ات الفلسطينيين والعاملين/ات في حقل الإعلام؛ جاءت بوتيرة مستمرة ومنظمة، وشكّلت دليلاً واضحاً على الاستهداف المتعمد، وسعي تلك القوات إلى طمس الحقيقة ومنع وإعاقة نقل أحداث حرب الإبادة للرأي العام الدولي، وحظر التغطية الصحافية، الأمر الذي يظهر حقيقة الأهداف والغايات من وراء التحلل من الالتزامات والواجبات القانونية التي تفرض عليها عدم استهداف الصحافيين/ات والعاملين/ات في وسائل الإعلام أو تدمير معداتهم، كون استهدافها للصحافيين هو وسيلة لترهيبهم ومنعهم من القيام بواجبهم في نقل حقيقة ما تقوم به تلك القوات على الأرض من انتهاكات جسيمة، وهو ما يؤكد تجاهل قوات الاحتلال لقواعد القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

---

[1] لمزيد من المعلومات حول ذلك، طالع سلسلة القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي الإنساني وحماية السكان المدنيين خلال النزاعات المسلحة، الصادرة عن مركز الميزان لحقوق الإنسان.

[2] يعرّف القانون الدولي الإنساني المدنيين وفقاً لنصّ المادة (4) من اتفاقية جنيف الرابعة، بأنهم: "أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما، وبأي شكل كان، في حال قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه، أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها..". ووفقاً للمادة (50) من البروتوكول الإضافي الأول، بأنّ المدني "هو أي شخص لا ينتمي إلى فئة من فئات الأشخاص المشتركين في النزاع، وإذا ما ثار الشك حول ما إذا كان شخص إما مدنياً أم غير مدني، فإن ذلك الشخص يعد مدنياً". ويعد الصحفي مدنياً طالما لم يشترك في العمليات العسكرية.

[3] طالع تقارير الميزان السنوية حول انتهاكات قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين، الرابط: http://cutt.us/8dORw .

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

وبشكل عام يبيّن التقرير أنّ قوات الاحتلال ارتكبت انتهاكات خطيرة لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وخلُص إلى أن انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي الجسيمة والمنظمة ترتقي إلى مستوى جرائم الحرب وتدخل في سياق حرب الإبادة الجماعية، وسط استمرار صمت المجتمع الدولي الذي يوفر حصانة للمشتبه في ارتكابهم جرائم حرب في الأرض الفلسطينية المحتلة ويضع العراقيل أمام قيام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية بواجبها في مواجهة تلك الجرائم، بما في ذلك قتل واستهداف الصحافيين/ات وتدمير مقرات مؤسساتهم الإعلامية، في غياب واضح للعدالة والمساءلة.

وعليه؛ يقدّم المركز عدداً من التوصيات المهمة، تأتي على النحو الآتي:

1. أن يواصل مكتب الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاته في جرائم حرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال، بما في ذلك الهجمات المنظمة التي تستهدف الصحفيين/ات في قطاع غزة.
2. تحرك المجتمع الدولي العاجل، لوقف جريمة، الإبادة المتواصل بحق المدنيين الفلسطينيين وتدمير مقومات الحياة في قطاع غزة.
3. ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية لا سيما الصحافية منها؛ التدابير الفورية التي من شأنها توفير الحماية للصحافيين والمدنيين، وضمان تكريس احترام شارة الصحافة، ودعم ومساندة الصحافيين/ات الفلسطينيين العاملين/ات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتقديم الدعم المعنوي والمادي لإعادة بناء ما دمرته قوات الاحتلال من مؤسسات إعلامية، واتخاذ التدابير اللازمة لمحاكمة المتورطين في ارتكاب جرائم الحرب، وإنهاء الحصانة والإفلات من العقاب في الأرض الفلسطينية المحتلة.
4. أن تمارس المؤسسات الصحافية الدولية ضغوطاً جدية لإجبار قوات الاحتلال على الإفراج عن الصحافيين/ات الفلسطينيين والعاملين/ات في حقل الإعلام، الذين اعتقلوا تعسفياً على خلفية عملهم الصحافي، ورصد حالات التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرضوا له، ومحاسبة المسئولين عنها.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS